الطريق العابر للصحراء ودوره في تفعيل المقايضة التجارية الحدودية بين الجزائر و القارة الإفريقية.

The Trans-Saharan Road and its role in activating the border trade barter between Algeria and the African continent.

د. طروبيا نذير

جامعة أحمد دراية – أدرار (الجزائر)، nad.troubia@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الارسال: 2022/05/21 **تاريخ القبول:** 2022/06/29 **تاريخ النشر:** 2022/06/30

ملخص:

إن من اهم التوجهات الجديدة في السياسة الإقتصادية الخارجية للجزائر هو تمتين تجارتها الخارجية مع دول القارة الإفريقية خاصة المجاورة منها، باعتبارها سوقا واعدة ومستقبلا اقتصاديا مهما. ومن المشاريع العملية في هذا الاطار والهادفة إلى إقامة شراكة اقتصادية حقيقة هو الشروع في إنجاز الطريق العابر للصحراء والذي سيشكل رابطا محوريا لتقوية التبادلات التجارية بين الجزائر وباقي القارة. ومن خلال هذه الدراسة تم الوقوف على الدور الجوهري للطريق العابر للصحراء في الرفع من حجم التبادلات الخارجية خاصة الخاضعة منها لنظام المقايضة التجارية الحدودية.

كلمات مفتاحية: التبادلات التجارية، المقايضة الحدودية، الدول الإفريقية، الجزائر

تصنيفات JEL : F4، Q17، Q27

Abstract :

One of the most important new trends in Algeria's foreign economic policy is the strengthening of its foreign trade with the countries of the African continent, especially neighboring ones, as they are a promising market and an important economic future. One of the practical projects in this framework aimed at establishing a true economic partnership is the initiation of the Trans-Saharan road, which will constitute a pivotal link to strengthen trade exchanges between Algeria and the rest of the continent. Through this study, we tried to point out the essential role of the trans-Saharan road in increasing the volume of foreign exchanges, especially those that are settled according to the border trade barter system.

Keywords: Trade exchanges, border barter, African countries, Algeria.
JEL Classification Cods : F4, Q17, Q27.

المؤلف المرسل: د. طروبيا نذير، **الإيميل:** nadirt21@yahoo.fr

المقدمة:

إن التطور الفعلي لأي اقتصاد يستند إلى وجود بنية تحتية متينة ومعاصرة، فهذه الأخيرة تمثل الجسر الحقيقي لإنجاز المشاريع وتوفير الخدمات واستقطاب الاستثمارات، فضلا عن كونها العصب الحيوي لترسيخ تنمية اقتصادية مستدامة، ومن اهم مكونات البنية التحتية هو مد الطرقات بشتى أنواعها وإلى جميع أركان القطر بما يتماشى مع المعايير اللازمة وبما يخدم رفاهية المجتمع ومتطلباته.

فالدول المتقدمة ترك مدى أهمية البنية التحتية والدول الذي تلعبه في ضمان تقدمها وازدهارها مما جعلها تلعب على هذا الوتر وتضعه ضمن أولوياتها، وعلى اثر ذلك تسعى جلّ الدول النامية إلى تشييد الطرق والجسور وحفر الأنفاق ونشر السكك وبناء المطارات من اجل إحداث نقلية فعلية لاقتصاداتها، خاصة الدول التي تتوفر على موارد اقتصادية محفزة مثل الجزائر والدول المصدرة للمواد الأولية عموما.

والأكثر من ذلك هو محاولة بعض الدول النامية إن تجعل من بنية الطرقات سبيلا لتعزيز التعاون المشترك بينها على غرار الجزائر والدول المتخمة لها، اذ ان الموقع الاستراتيجي للجزائر مهد الطريق إلى التفكير جليا في إقامة الطريق العابر للصحراء الذي سيربط السواحل المتوسطية بوسط إفريقيا مرورا بالجزائر، وهو المشروع الذي انطلق غداة الاستقلال بمبادرة جزائرية ومشاركة ستة دول إفريقية مجاورة وبتذكية دولية خاصة البنك الإفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية، وبعد مرور اكثر من نصف قرن على المشروع يدفع الفضول إلى طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم الطريق العابر للصحراء في تفعيل المقايضة الحدودية بين الجزائر والدول المجاورة؟

أهمية الدراسة:

يمكن إن نلمس أهمية الدراسة من خلال زاويتين الأولى هي الأهمية الإقليمية لمشروع الطريق العابر للصحراء وما يمكن ان يتمخض عنه من تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامتين للبلدان المعنية في حال ما تم إنجازه وفق المعايير الدولية اللازمة، إذ تعول عليه البلدان المشاركة لتعزيز تبادلاتها التجارية البينية وخلق فرص اقتصادية بديلين في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية المتناوبة، أما الزاوية الأخرى فهي البعد التنموية لبعث وانعاش المقايضة التجارية بين الجنوب الجزائري والمناطق المجاورة وما ينعكس عنها من مكاسب اقتصادية كبيرة.

أهداف الدراسة:

إن معالجة الموضوع الحالي يستهدف تحقيق النقاط التالية

- إبراز المفهوم الاقتصادي للمقايضة التجارية الحدودية والوقوف على أهدافها ومتطلباتها
- إبراز الأبعاد المختلفة لمشروع الطريق العابر للصحراء من حيث المخطط ونسبب الإنجاز والتمويل
- المكاسب الاقتصادية لاستكمال المشروع خاصة ما تعلق بالمقايضة التجارية الحدودية بين الجزائر والدول المجاورة.

منهج الدراسة:

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة مضمون الدراسة وهو منهج معمول به في الكثير من الأبحاث والدراسات الاقتصادية خاصة التي تتعلق بالممارسات اليومية، وذلك بالاستناد إلى الأبحاث والدراسات والكتب العلمية المتوفرة، كما سيتم اعتماد المنهج الاستنباطي لتحليل العلاقة بين معطيات الجداول والأشكال.

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية جوهرية وهي أن بالرغم من الأهمية العظمى للمشروع إلا أن الأهداف المحققة تبقى دون المستوى خاصة الوصول إلى مستوى من المقايضة التجارية الحدودية الرائدة والمساهمة في تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية للمناطق المشاركة من جهة وللبلد عموما من جهة أخرى.

الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي انتهى إليها الباحث والتي تناولت احد فروع الدراسة ما يلي:

1. مُحَّد منعم غانم الأسدي، 2016، **المقايضة التجارية أسلوبا تجاريا لمواجهة عجوزات الموازنات المالية في العراق**، مذكرة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق. كان الهدف من الدراسة هو اتباع أسلوب المقايضة التجارية وما يتضمنه هذا الأسلوب من مقترحات تلائم اقتصاد العراق وتجارته الدولية وضمان علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى سلسلة من النتائج منها أن أسلوب تجارة المقايضة يمكن أن يوفر للحكومة العناء من اجل الحصول على العملة الصعبة وتوجيهها للإنفاق الأصح بدلا من أن تنفق على شراء بعض السلع التي من الممكن الحصول عليها واستيرادها مقابل تصريف سلع جاهزة ومتوفرة لديه وبذلك يرتفع حجم الاحتياطي النقدي في البلد.

2. فؤاد مُحَّد عيسى عارف، 1993، **دور التجارة المقابلة في اقتصاديات الدول النامية (حالة الأردن)**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن. هدفت الدراسة إلى تحليل فعالية التجارة المقابلة على اقتصاديات الدول النامية مع التركيز على دورها في الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1980-1990، وقد خلصت الدراسة إلى احدى النتائج المتمثلة في وجود اتجاه متزايد لاستخدام التجارة المقابلة مستقبلا وذلك بسبب متطلبات الحياة المتجددة وضخامة المشاكل التي تعاني منها معظم الدول كأزمة الديون والبطالة.

3. طروبيا ندير وبلال بوجمعة، 2017،**المقايضة التجارية كآلية لتفعيل صادرات الدول النامية وكبديل تنموي مستدام لاقتصاداتها– مع الإشارة لتجارب دولية**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة الجزائر 3، المجلد 6، العدد 3. تمحور الهدف الرئيس للدراسة إبراز الدور الذي تلعبه تجارة المقايضة في إنعاش المبادلات التجارية والتنمية المحلية، باعتبارها آلية لتفعيل صادرات الدول النامية وترقية صادرات السلع الهامشية، حيث تتيح المقايضة لهذه الدول أسواقا لتصريف منتجاتها في ظل المنافسة القوية أحيانا، وفي ظل عدم توفر السيولة أو قلة العملات الأجنبية أو في وقت الأزمات أحيانا أخرى، وهذا ما يتيح لهذه الدول العاجزة عن تسوية معاملاتها نقديا المشاركة في التجارة الخارجية.

أما في هذه الدراسة سنحاول التركيز على المقايضة الحدودية بين الجزائر والدول الجنوبية المجاورة وإبراز الدور الذي سيلعبه الطريق العابر للصحراء في تفعيل وانعاش هذه المقايضة وكذا إحداث تنمية اقتصادية فعلية لتلك المناطق الحدودية.

هيكل الدراسة:

سيتم معالجة الموضوع على ضوء المحاور التالية:

أولا. المدخل النظري للمقايضة التجارية واستخداماتها العالمية الراهنة.

ثانيا. المقايضة ومرتكزات التجارة الحدودية للدول الإفريقية.

ثالثا. الطريق العابر للصحراء ومظاهر تنمية المقايضة التجارية الحدودية مع دول الجوار.

1. المدخل النظري للمقايضة التجارية واستخداماتها العالمية الراهنة:

لا يمكن لاحد أن يعيش في معزل عن العالم الخارجي وذلك لعجزه عن تلبية كل احتياجاته بنفسه، مما يستوجب عليه التعامل مع الآخر بان يدفع إليه ما يفيض عن حاجته مقابل الحصول على ما يحتاجه ضمن اطار من التبادلات التجارية ووفق شروط معين، ومن اقدم التبادلات التجارية المعروفة هي المقايضة.

1.1. قراءة في مفهوم المقايضة التجارية:

فمن الناحية اللغوية، المقايضة تعني المعارضة وهي مبادلة عرض بعرض، وقايضه مقايضة اذا أعطاه سلعة واخذ عوضها سلعة (الجوعاني، 2005، صفحة 114)، أما من الناحية الاصطلاحية والتي تتفق مع الناحية الاقتصادية، فان المقايضة هي مبادلة مالي أو حق مالي بعوض غير النقود، أي أنها مبادلة عينية بين مالين، أو بين مال وحق مالي بعوض غير نقدي لنقل ملكية مال ليس من النقود، فهي عقد ملزم للجانبين، ومن العقود المسماة، الرضائية، ومن عقود المعاوضات، ومن العقود الناقلة للملكية، واكثر ما تقع المقايضة في الأشياء المعينة بالذات كهذا الثوب بهذا الكتاب وقد تكون في مبادلة المعين بالنوع مثل رطل سكر برطل زيت (الزحيلي، 2015، صفحة 140).

وعلى الرغم من أن المقايضة هي شكل من أشكال المبادلة البدائية إلا أنها لازلت مستخدمة إلى وقتنا الحالي سواء في الدول المتخلفة أو المتقدمة، ففي القديم كانت مدينة بابل في القرن السادس قبل الميلاد مستودعا عالميا، تجرى فيها المقايضات بالسلع التي كانت تحملها القوافل، ولم تظهر المعاملات التجارية المعروفة في الأسواق الحالية إلا مع بداية القرن الثامن قبل الميلاد (رضوان، 2009، صفحة 26). غير ان استخدام المقايضة في الوقت الراهن جدّ ضئيل ويقتصر على بعض الدول دون اخرى، لان الهدف الاساسي لكل دولة من وراء تصديرها لمنتجاتها هو الحصول على العملة الصعبة لتعزيز اقتصادها الوطني واحداث التوازنات وهو ما تعجز آلية المقايضة على تحقيقه لوحدها (الجوعاني، 2005، صفحة 116).

وتجدر الإشارة إلى أن من ابرز أنواع المقايضة ما يسمى بالمقايضة الصامتة والتي لا تستوجب لقاء طرفي المبادلة، وذلك بان يترك احد طرفي الصفقة سلعه أو الأغراض المراد مقايضتها في مكان معين، ثم يأتي الطرف الآخر ليستبدلها في حال ما تمت الموافقة على التبادل، وغالبا ما يُستخدم هذا الأسلوب من المقايضة بين الأشخاص أو الأفراد المتناحرة والتي من الصعب اجتماعها

في مكان ووقت واحد (رضوان، 2009، صفحة 27)، وسواء كانت المقايضة صامتة أو غير ذلك فان التعامل في ظلها جد صعب لكثرة العيوب التي تتصل بها[2] مما جعل التحول إلى استخدام النقود ضرورة اساسية وملحة.

فالواضح أن استخدام النقود في العملية التبادل يحقق اهم ميزة وهي ربح الوقت والجهد المبذول في البحث عن الأسواق وكذا فصل عملية الشراء عن عملية البيع وهو ما لا توفره عملية المقايضة التي تقتضي وبشكل الزام الشراء والبيع في الوقت والمكان ذاته، فو افترضنا اجتماع عشرة سلع في ظل المقايضة فان الوضع يفرض وجود خمسة وأربعون قيمة تبادلية، إذ أن هناك تسعة أسعار للسلعة الأولى وثمانية أسعار للسلعة الثانية[3]، وسبعة أسعار للسعلة الثالثة وهكذا، ويمكن الحصول على عدد القيم التبادلية المتاحة وفق المعادلة التالية (الخطيب، 2014، صفحة 20):

$$\frac{N(N-1)}{2}$$

حيث أن N عدد السلع المراد مقايضتها، وفي وجود عشر سلع فان النتيجة هي:

$$\frac{10(10-1)}{2} = 45$$

أما لو استخدمنا النقود فان هذا العدد سيتقلص إلى عشرة قيم أو عشرة أسعار تبعا لعدد السلع الموجودة ناهيك عن تيسير العملية التبادلية في حد ذاتها من خلال فصل عملية البيع عن عملية الشراء كما اسلفنا ما دامت النقود تعتبر مخزنا للقيمة غير قابلة للتلف أو التقادم.

والجدير بالذكر ان ابتكار النقود لم يلغي تماما استخدام المقايضة التجارية والتي رافقت العديد من التبادلات التجارية الدولية إلى وقتنا الحالي، فبعض الدول لم تجد مهربا من مزاولة المقايضة لسد حاجياتها المتنامية لاسيما في وقت الأزمات الاقتصادية المتناوب على الاقتصاد العالمي، الأمر الذي لم يعمل فقط على العودة إلى المقايضة التجارية بل أدى كذلك إلى توسها وازدهارها. وأمام هذا الوضع انتفضت العديد من المنظمات والهيئات الدولية للوقوف على أبعاد هذا الأسلوب التجاري، وانقسمت التوجهات بين مؤيد ومعارض.

ففي الوقت الذي يرى فيه كل من منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي أن لا مانع من عقد الاتفاقيات التجارية في شكل مقايضة ثنائية، فان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أصدرت جملة من التقارير والدراسات تنتقد فيها تجارة المقايضة، وقد تمحورت اهم الانتقادات الموجهة إليها، سواء على المستوى الكلي والجزئي، في النقاط التالية (منعم و الاسدي، 2016، صفحة 74):

– ينظر إلى المقايضة التجارية على أنها تمثل تراجعا عن نظام التجارة المتعددة الأطراف الذي بموجبه يجب على الدول بيع صادراتها بالعملة الصعبة القابلة للتحويل وان تشتري أو تستورد بسعر يحقق لها اكثر فائدة ممكنة؛

[2] لمعرفة المزيد حول عيوب المقايضة انظر طروبيا نذير وبلال بوجمعة، المقايضة التجارية كآلية لتفعيل صادرات الدول النامية وكبديل تنموي مستدام لاقتصاداتها– مع الاشارة لتجارب دولية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة الجزائر 3، المجلد 6، العدد 3، 2017، ص ص1204-1206

[3] ذلك ان سعرها مقابل الأول قد تم تحديده من قبل عندما تحديد سعر السلعة الأولى مقابلها.

– تقلل المقايضة التجارية درجة الوضوح والشفافية، فالشرط المسبق المهم الواجب توفره لضمان الأداء الكفوء للنظام الدولي للتجارة هو توفر المعلومات المجانية عن الأسعار والكميات وغيرها؛

– ينظر إلى المقايضة التجارية على أنها وسيلة تستخدمها الدول النامية لتأخير القرارات الصعبة المتعلقة بالسياسة الاقتصادية؛ اذ يعتبر التخفيض العام في قيمة العملة اكثر ملاءمة من التخفيض القائم فعلا على أساس المبادلات المعقودة من خلال المقايضة التجارية وهذا على سبيل المثال فقط؛

– قد تقود المقايضة التجارية إلى تحقيق تكاليف عالية للمبادلات مثل استهلاك وقت اكبر، محدودية الاختيار وربما تداول منتجات ذات نوعية رديئة؛

– قد تؤدي المقايضة التجارية إلى إغراق بعض الأسواق بالسلع، مما قد يخلق ضررا بالمنتجين المحليين وبالتالي إعاقة عامة للسوق، ومن الصعب التحكم في ذلك لكون أن أسعار سلع المقايضة التجارية غالبا ما تكون مموهة؛ أو يصعب تسعيرها وخاصة اذا كانت سلع أولية ذات أسواق متقلبة، ناهيك عن احتمال حدوث تأخر احد الأطراف عن التصدير، ذلك أن مبيعات المقايضة التجارية ترتبط تعاقديا بالتسليم المقابل، ولذا تشترط الأطراف المتعاقدة ضمانات تنفيذ تصدرها بنوك الأطراف المتعاقدة لضمان حقوق كل طرف في حالة الإخلال بالتعهدات (مُحَمَّد عيسى عارف، 1993، صفحة 25).

– قد تؤدي المقايضة التجارية إلى إعاقة عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا تكون في وضع يسمح لها بتخفيض الوقت، الجهد، أو النفقات التي تحتاجها المقايضة التجارية، كما ان هذه التجارة لا تعتبر عملية في الصفقات التي تقل قيمتها عن مليون دولار.

2.1. شروط استخدام المقايضة التجارية دوليا:

إن العودة إلى تبني المقايضة التجارية لا يعني بالضرورة استخدام المقايضة البدائية التي تلغي تماما استخدام النقود، بل أصبحت المقايضة تعتمد على النقد كوسيلة لقياس قيم السلع والخدمات المقايض عليها، وتتم إجراءات المقايضة عن طريق تبادل مباشر لسلع أو خدمات محددة من حيث الكمية والنوع والقيمة بين طرفين يرغبان في التبادل، سواء حكومات أو شركات، من خلال عقد واحد ولفترة زمنية محددة، وتتميز تجارة المقايضة بشكل عام بما يلي (مُحَمَّد عيسى عارف، 1993، صفحة 24):

– تتضمن الصفقة سلع بكميات ونوعيات ومواصفات محددة وبقيمة إجمالية متساوية لكل طرف وذلك طبقا لقوائم سلع متفق عليها؛

– تتم الصفقة لمرة واحدة وخلال فترة قصيرة عادة تكون سنة واحدة؛

– لا تتم إعادة تصدير السلع المتبادلة إلى طرف ثالث؛

– تتم عمليات الاستلام والتسليم خلال فترات متزامنة، إلا انه قد يحدث تأخير من احد الأطراف؛

– يتم تسعير السلع من خلال التفاوض مع الاسترشاد بأسعار السوق العالمي؛

– تدفع قيمة السلع المتبادلة بالعملة المحلية لكل بلد أي أن قيمة مستوردات البلد من البلد الآخر تجمع في البنك المسمى في هذا البلد وتستعمل لتغطية صادراته للبلد الآخر؛

– يتم الاتفاق على ضمانات التنفيذ والترتيبات المالية والمصرفية، حيث يفتح حساب ائتماني مصرفي يسجل فيه قيم العمليات المنفذة من خلال الاعتمادات المستندية المتبادلة، ويسدد الرصيد في نهاية فترة محددة حسب الاتفاق بتوريد بضائع من الطرف المدين وقد يحدث أحيانا بدفع عملة حرة.

وتعرف التبادلات التجارية في شكل مقايضة تزايد مستمرا على المستوى العالمي وأصبحت تشمل حتى السلع الاستراتيجية كالنفط وغيرها، ويختلف حجم التبادل باختلاف المجموعات الدولية المشاركة والتي تتفرع إلى الدول النامية والدول الانتقالية وكذا الدول المتقدمة، بل ويمكن أن يكون هناك تباين في التبادل التجاري داخل المجموعة نفسها كالاختلاف الذي نجده بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا والتي تنتمي في مجملها إلى الدول النامية.

الشكل (01) : صافي التبادل التجاري بالمقايضة حسب المنطقة والمجموعة الاقتصادية (الأرقام القياسية **100=2000**)

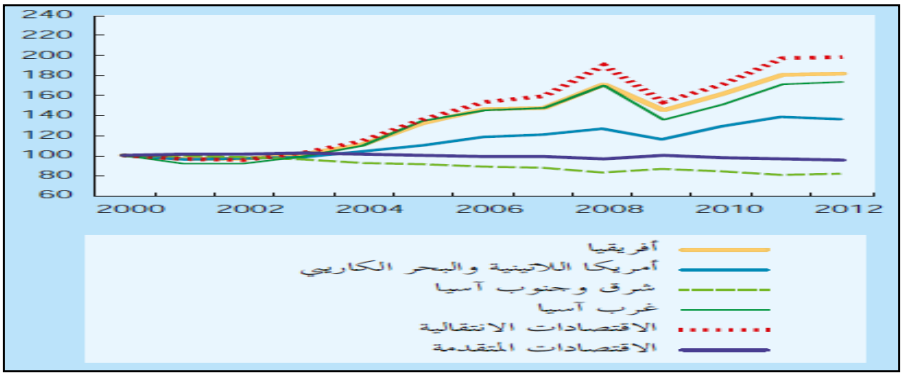

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير التجارة والتنمية 2013، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، جنيف، 2013، ص55.

يمكن تقسيم الشكل إلى مرحلتين أساسيتين، حيث تتمثل الأولى في الفترة 2000–2003 والمرحلة الثانية تمتد من 2003 إلى ما بعدها، والملاحظ أن خلال الفترة الأولى كانت معدلات التبادل التجاري شبه ثابتة نتيجة للاستقرار الذي شاب الأسعار الدولية الخاصة بالنفط والمواد الأولية، وما إن شهدت أسعار هذه المواد ازديادا مستمرا انطلاقا من منتصف العقد الماضي إلى أواخر سنة 2014، حتى ارتفعت معدلات التبادل التجاري خاصة بين الدول المصدرة لهذه المواد والمرتكزة أساسا في إفريقيا وغرب آسيا فضلا عن أمريكا اللاتينية، والشكل الموالي يعكس الصورة بوضوح.

الشكل (02): صافي التبادل التجاري بالمقايضة حسب هيكل الصادرات (الأرقام القياسية **100=2000**)

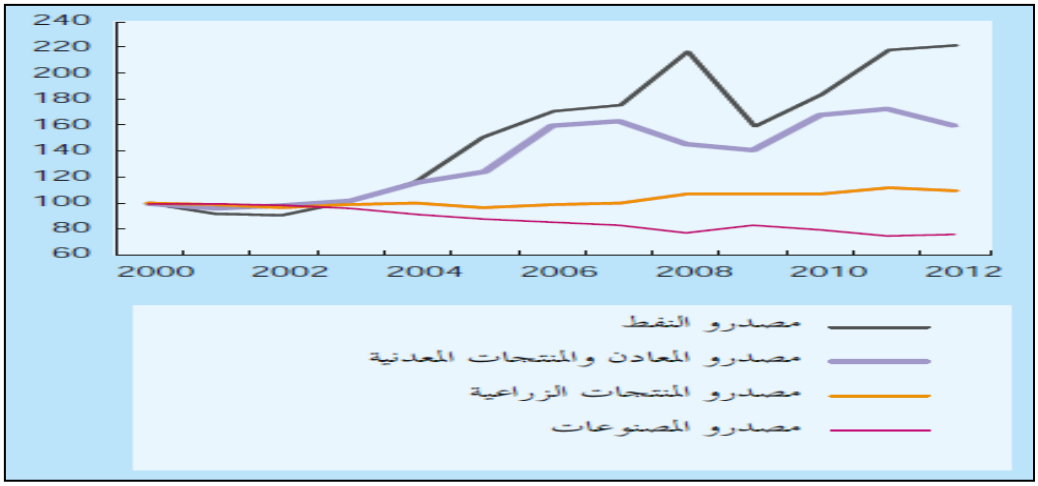

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير التجارة والتنمية 2013، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، جنيف، 2013، ص55.

فقد حققت البلدان التي يحتل النفط والمعادن ومنتجات التعدين حصة كبيرة من إجمالي صادراتها اكبر المكاسب من ارتفاع أسعار السلع الأساسية بالمقارنة بالمصنوعات، كما شهدت البلدان المصدرة للنفط ازدياد معدلات تبادلها التجاري بأكثر من الضعف، مما يعني ان اسعار صادراتها قد ارتفعت بمعدلات اسرع مرتين من أسعار وارداتها، في حين أظهرت معدلات التبادل التجاري بالمقايضة لمصدري السلع الأساسية الزراعية اتجاها للازدياد بصورة طفيفة، مما يعكس اختلاف تطورات الأسعار بالنسبة للمنتجات الزراعية المختلفة (أي المشروبات الاستوائية والمواد الغذائية والمواد الخام الزراعية) واختلاف أوزان الواردات من المواد الغذائية والوقود في سلال وارداتها على حد سواء (الانكتاد، 2013، صفحة 55).

2. المقايضة ومرتكزات التجارة الحدودية للدول الإفريقية:

غالبا ما تتم المبادلات التجارية بين المناطق الحدودية للدول في شكل مقايضة خاصة بين البلدان النامية على غرار افريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، والدافع وراء استخدام المقايضة هو تدني مستويات المعيشة لتلك المناطق وافتقارها للسيولة، إلى جانب التقارب الشديد في نمط المعيشة مما يتيح في الغالب توافقا بين السلع المتبادلة.

1.2. مفهوم تجارة الحدود، شروطها وأبعادها:

لا شك أن التجارة الحدودية هي نمط من أنماط التجارة الدولية، تتم بين منطقتين حدوديتين لدولتين متجاورتين، وهذا النمط من التجارة يلقى رواجا في اغلب المناطق الحدودية في العالم، حتى في الأماكن التي تشهد اضطرابات سياسية أو حروب، فالتجارة الحدودية بين الصين وروسيا مثلا نمت سنة 2007 إلى 7 مليارات دولار، والتجارة الحدودية بين تركيا والعراق رغم التوترات العسكرية تسجل مليار دولار سنويا، في حين أن حجم التجارة الحدودية بين سوريا وتركيا يتراوح في المتوسط حول 5 مليارات دولار سنويا، أذ أن البضائع التركية تجد طريقها للدول العربية من المنافذ السورية وكذلك المصنوعات السورية إلى تركيا وما ورائها أمر، أما الحدود السورية اللبنانية ومنذ عام 2003 شهدت تغيرا في طبيعتها مما أدى إلى انخفاض حجم التجارة ين البلدين في إحدى المراحل بنحو 60% (بيشتو، 2008).

ولا يمكن أن يأخذ النشاط التجاري صبغة التجارة الحدودية إلا اذا توفرت جملة من الشروط والمعايير أهمها (مُحَمَّد بدوي مُحَمَّد و سليمان المهل، 2015، صفحة 53):

- لها سجل خاص بها تبدا الإجراءات الأولية لاستخراجه بالولاية المعينة مثل تمنراست أو اليزي بالجزائر؛
- اقتصار المتعاملين فيها على حاملي السجل من التجار والشركات الصغيرة من قاطني الولاية الحدودية؛
- لا تخضع للإجراءات المصرفية عدا الإجراءات الخاصة بالحصر والمتابعة؛
- اتباع أسلوب المقايضة في التبادل السلعي بقيمة متساوية للصادر والوارد واعتبار الدولار أو اليورو كمعيار لقيمة السلع؛
- التبادل التجاري يكون بحجم يتناسب واحتياجات سكان المنطقة الحدودية ووفق ما يحدده طلبها الكلي على أن لا يتعدى الهدف الموجود باتفاقية تجارة الحدود الموقعة بين الولاية ووزارة التجارة؛
- انخفاض أسعار السلع المتبادلة مقارنة بأسعارها في المناطق الأخرى بسبب انخفاض تكلفة الترحيل.

والأكيد أن التجارة الحدودية تنطوي على جملة من الأبعاد المهمة، منها البعد الاقتصادي، بحيث يتم تبادل المنافع ورفع مستوى الدخول وتوفير الاحتياجات الضرورية للسكان في تلك المناطق، أما عن البعد الاجتماعي فهو يتمثل في توطيد العلاقات

الاجتماعية وترسيخ التداخلات العشائرية بين سكان المناطق الحدودية مما ينعكس لا حقا على طبيعة العلاقات بين الدولتين، كما يمكن أن نصادف البعد الأمني بان يحرص كلا الطرفين على استباب الأمن مراعاة للمصالح المشتركة وضمان سلامة التبادل التجاري (ادريس، 2015، صفحة 125)، ويمكن ترجمة تلك الأبعاد إلى المخطط الاتي:

الشكل (03): الأبعاد الاستراتيجية للتجارة الحدودية

المصدر: من إعداد الباحث

وبالنظر إلى الأبعاد التي توفرها التجارة عبر الحدود سيظهر جليا أن هذا النوع من التجارة يشكل ركيزة أساسية للتنمية المستدامة للمناطق الحدودية والتي غالبا ما تفتقر إلى ادنى سبل التنمية، فالمعروف عن المناطق الحدودية – خاصة في إفريقيا– أنها مناطق صحراوية أو جبلية قاسية تواجه ظروف معيشية صعبة بسبب نقص مستلزمات الحياة من إطعام وماء ودواء، ومن هنا كان من الضروري اللجوء إلى التجارية مع مدن الجوار لتامين بعض تلك الحاجيات، ومن ثم ضرورة الحفاظ على استدامتها والذي يعني في النهاية استدام الأمن وتحسين ظروف الحياة.

2.2. مزايا ومساوئ التجارة الحدودية

وكأي ظاهرة اقتصادية أو تجارية فان المقايضة أو التجارة الحدودية تحمل في طياتها العديد من الفوائد والمزايا دون أن تخلو من الجانب السلبي لها اذا لم يتم ممارستها وفق القنوات الرسمية أو الشرعية، ويمكن حصر ثمار التجارة الحدودية في النقاط التالية (ادريس، 2015، صفحة 128):

– النشاط التجاري عبر الحدود يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتصدير والإحساس بالمصلحة وتقوية الصلات والعلاقات الجارية والسياسية والثقافية بين الدول المجاورة.

دخول وخروج البضائع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفض الضغط على الموانئ الرئيسية ويقلل تكلفة النقل ويزيد من حجم الواردات؛

– تسهم التجارة عبر الحدود بقدر معقول في الحد من التهريب، لأنها ستدفع بالمهربين إلى العمل عبر المنافذ الرسمية بدلا من المخاطرة والمغامرة؛

– دعم الخزينة العمومية بإيرادات إضافية ناتجة عن التحصيل الجمركي والضريبي؛

– رفع مستوى المعيشة في المحطات الجمركية في المناطق الطرفية بالإضافة إلى المساهمة في الحفاظ على الاستقرار والحد من الهجرة الريفية.

– ترقية صادرات بعض السلع المحلية.

أما عن سلبيات المقايضة أو التبادلات الحدودية فيمكن الوقوف عند بعض النقاط منها:

– عدم تحقيق موازنة بين السلع الواردة والسلع الصادرة إلى الدول الأخرى؛

– الاهتمام باستيراد بعض السلع على حساب الأخرى مما يحدث خللا بين الطلب المحلي ونوعية السلع المتوفرة.

– في بعض الأحيان يكون من الصعب على السلطات الرقابية الإلمام بحجم وقيمة السلع المتبادلة مما سنعكس سلبا على التحصيل الجمركي والضريبي؛ حيث أن في تجارة المقايضة أو في المعاملات ذات الصلة ببعضها بما ان هذه المنتجات لا يتم شراؤها أو بيعها بالفعل فان قيمة الصادرات والواردات تسجل على أساس تقدير مختلف (الامم المتحدة، 2004، صفحة 69)

– التنافس بين الولايات لتحويل مسار تجارة الحدود نحو مدنها تحديدا لزيادة مواردها المالية دون مراعاة للآثار الاقتصادية والتجارية المترتبة على ذلك.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التجارة التي تتم عبر الحدود هي تلك التجارة التي تصبو إلى تحقيق أهداف محددة وفق شروط محدد، اذ غالبا ما تقتصر على تبادل السلع ذات الاستهلاك الواسع للمناطق الحدودية في شكل مقايضة دون الحاجة إلى تسوية التعاملات نقديا، فالقانون يضع لائحة للمنتجات المسموح بتبادلها وكذا الأشخاص المخولة بممارسة هذه التجارة، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدد المشرع الجزائري قائمة المنتوجات التي تدخل في حيز المقايضة الحدودية بين الجزائر ومالي، حيث تتمثل المنتجات الجزائرية أساسا في التمور والملح المنزلي والبطانيات الرمادية، أما الجانب المالي فيشمل الماشية الحية، القطن، الحناء، الشاي الأخضر، التوابل قماش العمائم ..وغيرها.

3. الطريق العابر للصحراء ومظاهر تنمية المقايضة التجارية الحدودية مع دول الجوار:

لاشك أن من العوامل المساعدة على تنشيط وبعث الحياة في المناطق الحدودية– لاسيما الجنوبية– هو استدامة المبادلات التجارية التي تتم عبرها، وغالبا ما تجرى تلك المبادلات في شكل مقايضة بين المناطق الحدودية الوطنية والمجاورة لها في البلدان الأخرى، ومن ثم فان من بين الاستراتيجيات الواعدة والتي ستشكل قفزة نوعية للمقايضة التجارية الجنوبية هو إنشاء الطريق العابر للصحراء.

1.3. المقايضة التجارية الحدودية في نظر المشرع الجزائري:

عملت السلطات الجزائرية على وضع مجموعة من الشروط والضوابط لتنظيم الية تجارة المقايضة الحدودية، فهذه الأخيرة تقتصر على المقايضة مع دولتي المالي والنيجر بهدف تسهيل تموين سكان ولايات أدرار، اليزي وتمنراست ضمن اطار استثنائي لا ينوب باي حال من الأحوال عن التجارة الدولية (وزير الاقتصاد، 1991، الصفحات 2002–2004)، وبالتالي فهي تخضع لسلسلة من المعايير الواجب اتباعها أو التقيد بها والواردة أساسا في القرار الوزاري المؤرخ في 20 رمضان عام 1411 الموافق 5 أبريل 1991 والمتمثلة في (وزير الاقتصاد، 1991):

– تستفيد المنتجات المتبادلة من وقف الحقوق والرسوم طبقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل؛

– يكون للمصالح الاقتصادية المعنية بولايات اليزي، أدرار وتامنغست الاختصاص لتحديد فارق أسعار المرجع للمنتوجات الجزائرية المسموح بها في تجارة المقايضة الحدودية والتي يجب أن تكون أساسا لتحديد القيمة الإجمالية للبضائع المعدة للتصدير؛

– تحدد قائمة المتعاملين المكلفين بإنجاز عمليات تجارة المقايضة الحدودية بمقرر يتخذه الولاة المعنيون؛

– يخضع قبول المنتوجات المالية والنيجيرية بالتراب الوطني للمراقبة الصحية أو البيطرية من طرف المصالح المختصة في الموضوع؛

– لا يمكن تخصيص ناتج البيع الا لشراء البضائع الجزائرية الواردة في القائمة الملحقة بهذا القرار ويجب ان تمر المبالغ الناتجة عن هذه العملية بحساب خاص "مقايضة" مفتوح لهذا الغرض ولا يكون مبلغ المنتوجات المشتراة قصد التصدير اكثر من المبلغ المصرح به عند الدخول؛

– تكون البضائع المستوردة في اطار تجارة المقايضة الحدودية موضوع اكتتاب سند بكفالة؛

– تكون عمليات التصدير التي تتم في اطار تجارة المقايضة الحدودية موضوع تصريح لدى الجمارك تلحق به نسخة من التصريح للوضع لاستهلاك البضائع المستوردة وفاتورة المنتجات المراد تصديرها؛

– يجب أن تكون إجباريا هذه المستندات مع المتعامل المعني إلى غاية اجتيازه الحدود.

ويرى الباحث أن هذه الشروط –أو بالأحرى– القوانين تنفرد بجملة من الخصائص أهمها أن هذه المقايضة التجارية لا تتم إلا في الحدود الجزائرية الجنوبية وبالتحديد مع مالي والنيجر، مما يعني عدم مباشرة أي مقايضة تجارية حدودية مع دول أخرى على غرار ليبيا وموريتانيا والصحراء الغربية، اضف إلى ذلك انه لا يمكن لأي شخص ممارستها إلا بترخيص صادر عن ولاة الولايات المعنية، كما ان هناك قائمة محددة للمنتوجات المسموح بتبادلها بين الطرف الجزائري ونظيره من المالي والنيجر، وان يتم استغلال فوارق المبالغ المحصلة قصرا في المقايضة التجارية، ولا يسمح للمنتجات المستوردة ان تصل إلى المستهلك النهائي إلا بعد خضوعها للمراقبة الطبية والبيطرية اللازمة.

وهي القوانين التي تم تأكيدها وتعزيزها بقوانين أخرى مثل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 رجب عام 1418 الموافق 22 نوفمبر سنة 1997 المحدد للكيفيات الخاصة بممارسة تجارة المقايضة الحدودية بمناسبة دورة 1997 لاسيهار– تمنراست، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 05–467 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1426 الموافق 10 ديسمبر سنة 2005 الذي يحدد شروط مراقبة المنتوجات المستوردة عبر الحدود وكيفيا ذلك

2.3. المنتوجات المعتمدة في تجارة المقايضة الحدودية:

تتضمن تجارة المقايضة الحدودية قائمة من المنتوجات المحدد والحصرية، ولا يمكن تبادل أي منتج آخر خارجها، فهي من المنتوجات المحلية والأكثر استهلاكا في تلك المناطق الحدودية، ويمكن عرضها في المخطط التالي:

الشكل (04): المنتوجات المتبادلة في اطار المقايضة الحدودية

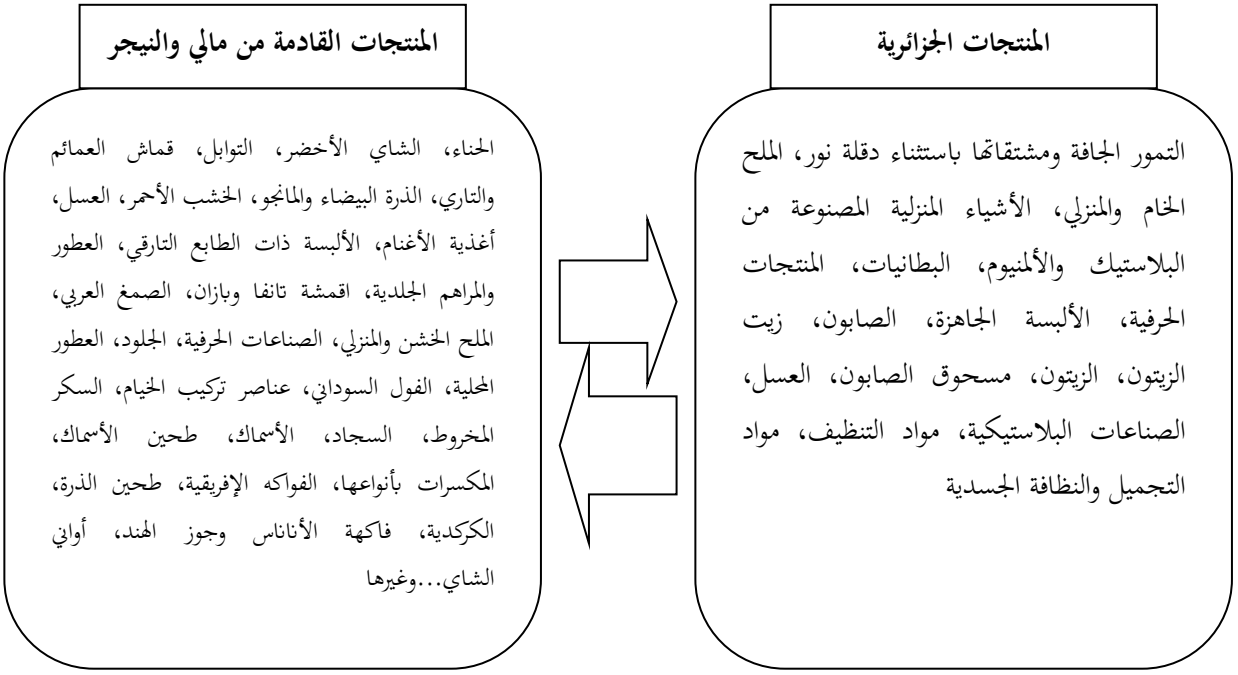

المصدر: من إعداد الباحث استناد إلى معطيات وزارة التجارة وترقية الصادرات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04أ 20 يوليو 2020، ص26-27.

ويمكن إضافة سلع أخرى في أوقات التظاهرة أو الدورات التجارية كدورة الاسيهار وغيرها، وهنا يرى الباحث أن من الضروري إعادة النظر في قوائم المنتجات المسموح بتبادلها وتعزيزها بمنتجات أخرى بما يتماشى ومتطلبات المناطق المعنية، حيث أن من الممكن تبادل المنتجات الصناعية ونصف المصنعة ناهيك عن الأجهزة الكهربائية وبعض الأثاث المنزلي، خاصة وان الجزائر تشهد نقلة نوعية في تصنيع أو تركيب هذه المنتجات وبالتالي يمكن أن نجعل من المقايضة التجارية آلية لتصريف المنتوج المحلي.

الجدول (01): المؤشرات الإحصائية لواردات الجزائر من مالي والنيجر وفق نظام المقايضة

(دينار جزائري)

المواد/ السنوات	الشاي	الماتج	المواشي	الذرة	الحنة	القماش	التوابل	الملح
1995	41.384.343	00	1.170.527	0	424.918	145.192	0	0
1996	31.031.008	00	2.817.922	0	0	0	0	0
1997	47.712.440	98.824	737.180	0	0	0	0	0
1998	56.891481		1.474.198	0	0	72.999	0	0
1999	63.153.335	144.400	3.233.016	0	126.000	865.381	0	0
2000	1.986.725	00	1.292.015	0	0	436.959	0	0
2001	46.777.512	00	0	0	0	436.959	0	0
2002	41.613.884	94.479	0	0	0	0	0	0
2003	42.503.200	305.379	0	657.869	0	0	0	0
2004	55.175.400	892.079	0	3.174.616	0	0	121.818	0
2005	39.437.118	1.952.321	0	1.797.292	0	0	196.120	0
2006	53.788.144	2.310.000	7.120.500	4.590.500	0	0	0	0
2007	52.678.880	7.041.100	11.226.500	3.654.450	0	0	876.985	0
2008	74.833.872	14.260.000	19.500.500	3.328.100	0	0	109.478	0
2009	79.600.120	34.400.000	35.425.000	0	0	0	500.955	1.903.100
2010	123.970.860	55.815.000	41.485.800	6.068.000	1.184.393	0	0	0
2011	79.044.000	123.270.000	55.859.000	2.118.000	136.900	0	243.378	0
2012	79.400.000	85.722.500	61.995.000	605.760	194.857	0	1.785.138	0
2013	28.474.800	3.630.000	8.017.000	0	0	0	0	60.200
2014	45.608.000	9.850.000	0	0	372.582	0	800.141	0
2015	121.508.000	31.527.500	62.000	0	1.565.357	0	804.210	0
2016	148.680.000	125.136.000	0	0	1.171.687	0	0	728.600
المجموع	**1.355.253.122**	**496.449.582**	**251.416.158**	**25.994.587**	**5.176.694**	**1.957.490**	**5.438.223**	**2.691.900**

المصدر: بلال بوجمعة وملوك عثمان، تجارة المقايضة لولاية أدرار ودول الساحل بين متطلبات التفعيل وتوفير المستلزمات المحلية 1995-2016،

الجدول أعلاه يعطي صورة واضحة عن تدني القيمة المالية لمجمل التبادلات التجارية من دول الجوار إلى الجزائر، مما يعني ضرورة البحث في الأسباب وتبني الاستراتيجيات الأساسية لتغيير الوضع القائم. الأمر الثاني هو ضعف الصادرات الجزائرية مقارنة بوارداتها مع كل من مالي والنيجر، فضلا عن قلة المنتجات الجزائرية المتبادلة. ولا شك أن تعزيز التجارة مع الدول الإفريقية – خاصة الحدودية–سيسهم في تعزيز التخصص فيما بين تلك البلدان إلى جانب المشاركة في إنشاء سلسلة قيم إقليمية لتعزيز التنوع والقدرة على المنافسة، مما يحتم على البلدان الإفريقية تبني سياسات تجارية إقليمية شاملة ومتسقة كجزء من تنميتها وتحولها الجماعي في سياق التكامل الإقليمي (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2012، صفحة 3).

ورغم الفوائد التي توفرها تجارة المقايضة التجارية إلا أن حجم المبادلات التجارية لا تتعدى 05 ملايين دولار سنويا في شكل واردات (عزيز، 2019)، وهذا يبقى دون المستوى المطلوب اذا ما قورن بمثيلاتها في مناطق أخرى من العالم، ولاشك أن هناك بعض المساعي الرامية إلى ترقيتها على غرار القانون الصادر في 07 جانفي من العام الجاري والمتضمن إضافة منتجات أخرى إلى القائمة المعتمدة في المقايضة، وهو التاريخ الذي تزامن مع تصدير أول شحنة إسمنت إلى النيجر، كما تقرر ضم دولة موريتانيا إلى الدول المسموح بالمقايضة معها (عزيز، 2019).

3.3. الطريق العابر للصحراء وفرص انعاش المقايضة التجارية:

يعتبر مشروع الطريق العابر للصحراء من المشروعات الكبرى الهادفة إلى خلق نقلة نوعية لعصب التجارة البينية بين الدول الإفريقية، فهو مشروع ضخم يمر بالعديد من الدول الإفريقية إلا أن التركيز في هذه الورقة البحثية سيكون الجزء الخاص بالجزائر وتداعياته على تنمية المناطق الحدودية:

1.3.3. البطاقة التعريفية للطريق العابر للصحراء:

الطريق العابر للصحراء هو شبكة كبرى من الطرق التي تمتد على طول 9022 كلم، تتكون أساسا من المحور الأساسي الذي يربط الجزائر العاصمة بـ"لاقوس" بالإضافة إلى تفرعات نحو "قابس" في تونس و"بامكو" بمالي و"نجامينا" بتشاد، مما يعني أن المحور الأساسي يمر بكل من الجزائر، مالي، النيجر ونيجيريا، مارا في المقام الأول بغرداية وتمنراست ثم زيندر واقاديس ثم كانو وكادونا، على مسافة يبلغ طولها 4500 كلم، تم تعبد ما يربو عن 95% منها. أما عن الثلاث فروع الأخرى فنوردها كما يلي (لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، 2009، الصفحات 13-14):

الفرع التونسي: يبلغ طوله 866 كلم، وهو اصعر التفريعات حيث يشكل نسبة 10% من كامل الشبكة، وهو يربط ميناء قابس بالمحور الرئيسي مرورا بكل من غرداية، الواد، تقرت وورقلة في الجزائر.

الفرع المالي: وهو يمتد من تمنراست إلى باماكو على مسافة 2461 كلم، فهو اطول الفروع بنسبة تفوق 27% من طول الشبكة، ويقدر الجزء المعبّد منه ب 1236 كلم بين باماكو وقاو، ويمر هذا الفرع بكل من بورام، كيدال وتيمياوين.

الفرع التشادي: يمتد على طول 1197كلم، فهو يربط نجامينا بالمحور الرئيسي، ويربط بين كل من ماساقيت وماساكوري ونغويغمي بالنيجر، وما تمّ تعبيده هو القطعة الرابطة بين نجامينا وماساقيت. وانطلاقا من الأرقام السابقة نجد أن نسبة 80% من الطريق العابر للصحراء معبدة فيما تبقى نسبة 20% فقط غير معبدة موزعة أساسا بين الجزء المالي والتشادي.

تم الشروع في إنجاز الطريق العابر للصحراء انطلاقا من ستينات القرن الماضي بتمويل دولي تقاسمه كل من البنك الإفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية وكذا صندوق أوبك للتنمية الدولية إلى جانب التمويلات المقدمة من الدول المستفيدة من المشروع على غرار الجزائر التي خصصت 3 مليار دولار لإنجاز حصتها من المشروع وهي الدولة التي تراهن على المشروع للولوج بقوة إلى السوق الإفريقية التي ستشمل كل من تونس النيجر بوركينافاسو مالي ونيجيريا وبعض الدول المجاورة بحجم تجاوز 700 مليون نسمة (الجزيرة نت، 2018)، ليس هذا فحسب، فان كان من الصعب تقدير حجم الأموال التي رصّدت للمشروع، فالمعطيات تشير إلى انه تطلب أموالا كبيرة إذ أن الجزء الرابط بين تمنراست وعين قزام بطول 410كلم تطلب إنجازه 5.56 مليون دولار، ولإكماله يتطلب انفاق 21 مليون دولار أخرى، أما الجزء المشترك بين الجزائر ومالي (395 كلم) فتشير التقديرات إلى انه يتطلب 85 مليون دولار على الأقل (غمراسة، 2004)

وحسب ذات المصدر فقد دعت الحكومة الجزائرية إلى عقد المنتدى الإفريقي الأول للاستثمار في ديسمبر من سنة 2016 بحضور 2000 رئيس مؤسسة ورجل أعمال يمثلون أربعة دول إفريقية، وهي الخطوة التي تدخل في سياق الجهود الرامية إلى الاستفادة الفعلية من المشروع الإفريقي في مجال التبادل التجاري خاصة في ظل الضائقة الاقتصادية والمالية التي تعيشها البلاد جراء انهيار أسعار النفط وتآكل احتياطات النقد الأجنبي والتي وصلت إلى اقل من

113.3 مليار سنة 2017 بعدما كانت في حدود 192 مليار دولار سنة 2014 (الجزيرة نت، 2018).

كما تم عقد الدورة 21 للجنة الكبرى للتعاون الثنائي بين تونس والجزائر سنة 2017 بتونس والتي تمخض عنها وضع خارطة طريق تستهدف تعزيز التعاون في الميدان الاقتصادي والتبادل التجاري وإقامة مشاريع مشتركة إلى جانب التعاون الأمني بين الجيشين وأجهزة الأمن في البلدين من حيث التكوين ومكافحة الإرهاب (الحوار، 2017).

للإشارة كانت فكرة الربط بين الدول الإفريقية في بداية الأمر تتمحور حول بناء سكة حديدية باقتراح مسؤولو 12 دولة إفريقية وممثلي الأمم المتحدة قبل أن ينتهي الأمر إلى إنشاء الطريق العابرة للصحراء المعبدة 1964 والمارة بالدول الحالية والمذكورة آنفا، وبالتالي إعادة الطرق القديمة التي كانت تستعمل في العصور الوسطى بين مدن شمال إفريقيا وإفريقيا الغربية، الأمر الذي سيعمل على انعاش المبادلات التجارية وفك العزلة عن مساحات صحراوية كبيرة من خلال ربط الموانئ المتوسطية بالبلدان الواقعة جنوب الصحراء، ومن ثم توفير المناخ المناسب لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة (الجيش العربي، 2016).

غير أن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن الأهداف التي وُضع من أجلها الطريق العابر للصحراء كانت دون المأمول سواء ما تعلق بالتكامل الاقتصادي وفك العزلة وتعزيز التنمية في المناطق الصحراوية وربط الشمال المتوسطي بوسط إفريقيا وغيرها وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها (اوذانية، 2017):

– نقص الإرادة السياسية والاقتصادية لتفعيله، حيث يفترض المشروع وجود علاقات سياسية واقتصادية قويّة من أجل تحفيز مرور الناقلين عبره. وهذه العلاقات تبدو غائبة أو على الأقل ليست في المستوى المطلوب لذلك.

– الاضطرابات الأمنية التي تشهدها المنطقة؛ فالحرب في مالي وعدم الاستقرار السياسي بها منذ سنوات عديدة، ونشاطات بوكو حرام في شمال نيجيريا لا تسمح مطلقًا بقيام مبادرات إقليمية.

– التأخّر الكبير الذي عرفه إنجاز المشروع، وقد أدى ذلك إلى التفات شركات بلدان المنطقة عن التجارة البينية. كما أن هذه الأخيرة وجدت سبلا أخرى لاسيما التصدير والاستيراد عن طريق البحر فيما يخص التعاملات الدولية، أما النشاط بين البلدان فإنه لا يزال ضعيفًا للغاية.

وأمام هذه العراقيل فالجزائر لم تستطع إتمام سوى 1600 كلم من الطريق العابر للصحراء في حين لا تزال الأشغال جارية بخصوص 200 كلم المتبقية والرابطة بمالي، إلى جانب الأشغال الجارية على مسافة 800 كلم لإنجاز ازدواجية الطريق، ولتمكين الدخول المباشر إلى الموانئ الكبرى للمتوسط وترقية المبادلات بين إفريقيا وأوروبا أدرجت الجزائر الربط المباشر للطريق العابر للصحراء بالطريق النافذ الرابط بين ميناء جن جن والطريق السيار شرق غرب على مسافة 110 كلم الذي باشرت الأشغال به (منتدى رؤساء المؤسسات، 2018، صفحة 14).

الطريق العابر للصحراء وسبل التبادل التجاري الحدودي الافريقي:

هناك العديد من الجهود الحثيثة من طرف الحكومة الجزائرية من اجل توسيع دائرة التبادلات التجارية مع دول الحدود، بالاعتماد أساسا على نظام المقايضة. ومن اهم الدول التي تمارس هذا النوع من التجارة مع الجزائر هي دولتي مالي والنيجر، وفي هذا الاطار أقدمت الجزائر على سنّ القوانين واللوائح التي تضبط هذا النوع من النشاط، في عملية تشاركية تجمع كل من وزارة التجارة والمالية وقطاع الجمارك، حيث أن من أهم ما دعت إليه القوانين هو إلزام التجار الذين يزاولون عمليات المقايضة بالحصول

على السجل التجاري الخاص، وامتلاك وسائل النقل وفتح محلات تجارية، في الوقت الذي تسعى فيه الدولة إلى تعزيز المراكز الأمنية الحدودية لمواجهة كل أشكال التهريب والإرهاب المتنامي في تلك المناطق.

والجدير بالذكر أن نظام المقايضة يطرح العديد من التحديات التي من شانها التقليل من فرص الاستفادة من تبادلاتها التجارية، فغالبا ما تمارس هذه التجارة من طرف كبار السن أمام العزوف الشديد للفئة الشبابية عن هذا الأسلوب في التجارة، وذلك بسبب المشتقة والظروف القاسية المحيطة بها، إلى جانب الخوف من انتقال الإمراض المنتشرة في إفريقيا إلى الساحل الشمالي للقارة عبر المواشي والمنتجات الفلاحية، ناهيك عن تدني مستوى الأمن وتوسع الجريمة العابرة للحدود، والنزاعات القبائلية والعرقية، وأمام كل هذه المعطيات يبقى على الحكومة الجزائرية التفكير جديا في توسيع التبادلات التجارية نحو الشرق والغرب بما يساعد على إرساء معايير التكامل المغاربي المنشود (طروبيا و بلال ، 2017، صفحة 1213).

وهو الرهان المعول عليه من إنجاز الطريق العابر للصحراء الذي سيشكل شريان تجاريا بين الجزائر والدول الإفريقية المنضوية تحت لواء "المنشاة البينية الإفريقية" الممتدة على طول 9900 كلم، وأداة للاندماج الإقليمي في التنمية التجارية خاصة بعد تفعيل منطقة التبادل الحر الإفريقي. فتوجه الجزائر نحو السوق الإفريقية يعني الوصول إلى ما يقرب من330 مليون مستهلك محتمل، وتوفير الآليات لرفع حجم الصادرات التي لا تتجاوز 1% من مجموع صادرات الدول الإفريقية المقدرة ب100 مليار دولار، إلى جانب مساندة التنمية الصناعية الإفريقية للدول غير الساحلية من خلال ربطها بالموانئ المطلة على البحر المتوسطة بدلا من موانئ خليج غينيا (داحي ، 2021).

والكلام ذاته ينطبق على باقي الدول العربية المطلة على الحوض المتوسط والتي تسعى بخطى حثيثة لاختراق السوق الإفريقية التي أصبحت متنفسا مهما للمنتجات العربية مثل الصناعات الدوائية وصناعة الصيراميك والصناعات الغذائية. غير أن هذا الصناعات لا تحظى بالمستوى المنشود إفريقيا بسبب سلسلة من المعوقات مثل صعوبة تكاليف الشحن والنقل والتخزين وارتفاع المخاطر التجارية وغير التجارية، حيث تزيد تكلفة التجارة في ظل الاختناقات غير الملموسة مثل القيود التنظيمية والإدارية في النقل والعبور، إلى جانب الإجراءات الجمركية وأنظمة استرداد الرسوم الجمركية، مما يجعل الفترة الزمنية لاستيفاء إجراءات التصدير والاستيراد في بلدان إفريقية من أطول الفترات على مستوى العالم (World Bank Group).

كل تلك العراقيل إلى جانب انفتاح السوق الإفريقية على أوروبا أدى إلى اشتداد المنافسة على السلع العربية من ضمنها الجزائر، ناهيك عن تكالب دول صناعية كبيرة أخرى على القارة الإفريقية على غرار الهند والصين والولايات المتحدة الأمريكية باستخدام أساليب تفضيلية وإقامة علاقات تبادلية حرة (المغربي، 2017، صفحة 92). وبالنظر إلى التجارة البينية الإفريقية عموما فان المؤشرات ظلت متدنية خلال العقود الأخيرة بحيث تراوحت ما بين 10 و12% بينما بلغت تجارة الولايات المتحدة مع بلدان أخرى في أمريكا الشمالية حدود 40%، وناهزت التجارة البينية لبدان غرب أوروبا 63% (عبد رب الرسول، 2021، صفحة 48).

الخاتمة:

ختاما يمكن القول أن المقومات التي تحظى بها الجزائر مع دول الجوار كفيلة لبناء قاعدة تجارية قوية ومستدامة، خاصة التبادلات الخاضعة لنظام المقايضة، والذي يعني عدم الحاجة إلى العملة الدولية لتسوية الصفقات التجارية المستمرة. إتمام مشروع الطريق العابر للصحراء أو ما يعرف بطريق الوحدة الإفريقية سيكون سندا قوية للتجارة البينية بين الجزائر والقارة الإفريقية ومن ثم المساهمة في رفع مؤشرات التنمية الإقتصادية والبشرية للقارة. والوضع الاقتصادي العالمي المتميز بالصراعات المتكررة والخصومات الشديدة فضلا عن الكوارث الطبيعية والأوبئة التي لا تتوقف يجعل من إقامة التكامل الاقتصادي الجزائري العربي الإفريقية امر لا عنى عنه. ومن اهم النتائج التي يمكن استخلاصها ما يلي:

- ✓ الطريق العابر للصحراء هو من اهم المشاريع المصيرية المعول عليها في تعزيز التبادلات التجارية وانعاش مؤشرات التنمية الإقتصادية للمنطقة
- ✓ نسب التبادل التجاري بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي جد ضعيفة ومقتصرة على عدد محدود من السلع.
- ✓ نصيب صادرات الجزائر في حجم التبادلات التجارية الإفريقية متدنية مقارنة بحجم الواردات
- ✓ اختراق الدول الصناعية الكبيرة والصغيرة السوق الإفريقية يضعف من المكانة التجارية للجزائر خصوصا والدول العربية عموما.

المصادر والمراجع:

1. المغربي, ل. (2017, ديسمبر). التبادل التجاري العربي الإفريقي (الفرص والتحديات)، دراسة حالة: مصر وتجمع الكوميسا. المجلة العربية للإدارة, pp. 85-111.
2. عبد رب الرسول, ف. (2021, ماي). تقييم حالة التكامل الإقليمي داخل التكتلات الإفريقية: الواقع والطموح. متابعات إفريقية, pp. 43-53.
3. World Bank Group. (s.d.). Why Trade Costs Matter to Africa. Consulté le 04 22, 2022, sur World Bank Group: http://web.worldbank.org/archive/website01320/WEB/0__CO-68.HTM
4. ادريس, ا. م. (2015). دور تجارة الحدود في التنمية الاقتصدية في السودان –دراسة حالة اقليم دالفور (2003–2015). مذكرة دكتوراه، كلية الدراسات العليا, السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
5. الامم المتحدة. (2004). احصاءات التجارة الدولية في البضائع. نيويورك: الامم المتحدة.
6. الانكتاد. (2013). تقرير التجارة والتنمية 2013. نيويورك، جنيف: الامم المتحدة.
7. الجزيرة نت. (2018, افريل 28). هل سينتشل طريق الصحراء الجزائر قتصاديا. Consulté le نوفمبر 2019, 01, sur الجزيرة الاقتصادية: https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2018/2/28/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B4%D9%84-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7
8. الجوعاني, م. ن. (2005). ضوبط التجارة في الاقتصاد الاسلامي. بيروت: دار الكتاب العلمية.
9. الجيش العربي. (2016, نوفمبر 30). الجزائر : مشروع طريق الوحدة الافريقية. Consulté le نوفمبر 02, 2019, sur موقع الجيش العربي: https://www.arab-army.com/t118444-topic

10. الحوار. (2017, مارس 14). الطريق العابر للصحراء الجزائر–لاغوس يفتتح العام المقبل. Consulté le نوفمبر 02, 2019, sur موقع جريدة الحوار: http://elhiwardz.com/national/78763/
11. الخطيب, ف. (2014). النقود والسياسات النقدية (éd. ط1). الرياض: جامعة الملك عبد العزيز.
12. الزحيلي, و. (2015). العقود المسماة في قانون المعاملات المدنية الامراتي والقانون المدني الاردني. دمشق: دارالفكر.
13. اوذانية, خ. (2017, جويلية 30). الوحدة الأفريقية.. الطريق الذي ينتهي إلى رمال الصحراء. Consulté le نوفمبر 07, 2019, sur موقع جيل شباب عربي: https://www.alaraby.co.uk/jeel/journalism/2017/6/30/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%87%D9%8A-%D8%A5%D9%84%D9%89
14. بيشتو, م. (2008, افريل 11). الاقتصاد والناس. Consulté le اكتوبر 11, 2019, sur موقع الجزيرة: https://www.aljazeera.net/programs/economyandpeople/2008/4/11/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9
15. داحي , س. (2021, ماي 31). الطريق العابر للصحراء..حين تنفتح الجزائر على عمقها الافريقي. Consulté le افريل 13, 2022, sur الجنوب الكبير: https://www.eldjanoubelkabir.com/reportage.php?id=19
16. رضوان, س. ع. (2009). اسواق الاوراق المالية بين المضاربة والاستثمار وتجارة المشتقات وتحرير الاسواق –دراسة واقعية للازمة المالية العالمية. القاهرة: دار النشر للجامعات.
17. طروبيا, ن., & بلال , ب. (2017). المقايضة التجارية كآلية لتفعيل صادرات الدول النامية وكبديل تنموي مستدام لاقتصادياتها–مع الاشارة لتجارب دولية–. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية.
18. عزيز, ا. (2019, فيفري 05). الجزائر تعول على المقايضة للتوسع في اسواق افريقيا. Consulté le نوفمبر 01, 2019, sur وكالة الانضول: https://www.aa.com.tr/ar
19. غمراسة, ب. (2004). الطريق العابر للصحراء: 10 آلاف كلم تربط أقصى نقطة في غرب أفريقيا بأسواق أوروبا. الشرق الاوسط.
20. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. (2012). تعزيز التجارة الافريقية البينية. أديس أبابا: الاتحاد الافريقي.
21. لجنة الربط للطريق العابر للصحراء. (2009). دراسة لتحديد امكانيات التبادل التجاري بين البلدان الاعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء. الجزائر: المكتب الهندسي المشترك.
22. مُحَمَّد بدوي مُحَمَّد, ح., & سليمان المهل, ع. (2015). دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الازرق واثيوبيا 200–2012. مجلة العوم الاقتصادية, 16(2).
23. مُحَمَّد عيسى عارف, ف. (1993). دور التجارة المقابلة في اقتصاديات الدول النامية، حالة الاردن خلال الفترة (1980–1990). مذكرة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والادارية, الاردن: جامعة اليرموك.
24. منتدى رؤساء المؤسسات. (2018, افريل 24). معرض الصحافة. الجزائر.
25. منعم, م., & الاسدي, غ. (2016). المقايضة التجارية اسلوبا تجاريا لمواجهة عجوزات الموازنات المالية في العراق. مذكرة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد , العراق: جامعة القدسية.
26. وزير الاقتصاد. (1991, يونيو 12). القرار الوزاري الذي يحدد شروط استيراد البضائع وتصديرها في اطار تجارة المقايضة الحدودية مع المالي والنيجر وكيفيات ذلك. الجريدة الرسمية(العدد 29).